SYRIAN ARAB REPUBLIC

كلمة وزير الزراعة والإصلاح الزراعي

في

الجمهورية العربية السورية

بمناسبة انعقاد

المؤتمر المعني بالأمن الغذائي العالمي

وتحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية

في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /الفاو/

روما /3- 2008/6/5

- **السادة أصحاب الفخامة والمعالي**

- **السيد رئيس المؤتمر**

- **السيدات والسادة** :

أتشرف أن أمثل /الجمهورية العربية السورية/ في أعمال هذا المؤتمر المميز ، الذي يناقش موضوعاً على قدر كبير من الأهمية يتمثل بتحديات الأمن الغذائي، الذي مازالت تأثيراته السلبية في تفاقم مستمر على المستويات كافة الدولية والإقليمية والمحلية وخاصة في الدول النامية ودول العجز الغذائي كما أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وفقدان هذا الأمن في العديد من المناطق وتهديده مناطق جديدة في مختلف أرجاء العالم.

وفي البداية يسعدني أن أتوجه بالتهنئة للسيد / / لانتخابه رئيساً للمؤتمر وللسادة نوابه، وكلنا ثقة بان ما يتمتع به السيد رئيس المؤتمر من حكمة وخبرة ودراية سيكون عاملاً أساسياً في إنجاح هذا المؤتمر وتحقيق الغايات التي عقد من اجلها .

واسمحوا لي أن اعبر عن سعادتي بالتحدث إليكم من عاصمة الحضارة العريقة /**روما**/ التي اختارها المجتمع الدولي مقراً لهذه المنظمة النوعية، هذه المنظمة الجديرة بالثقة والتي تبذل الجهود الحثيثة في متابعة كافة الموضوعات المتعلقة بالأمن الغذائي وسبل تحسينه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل للسيد /جاك ضيوف/ مدير عام المنظمة لجهوده المتميزة والمثمرة في إدارة هذه المنظمة الرائدة .

أيتها السيدات والسادة :

في الوقت التي تسعى به الدول الأعضاء والمنظمة جاهدةً لتنفيذ مقررات والتزامات مؤتمر القمة العالمي للأغذية وما تبعه من مؤتمرات ونشاطات لتحقيق التقدم المنشود، ومساعدة الدول الفقيرة على وضع الاستراتيجيات والبرامج لتحسين واقعها الغذائي وتخفيض عدد الجياع لديها ، فقد برزت معوقات إضافية وحادة تعيق هذا التقدم.كما تفاقمت أزمة الغذاء

بشكل كبير في الآونة الأخيرة نتيجة تحديات تغير المناخ وزيادة الاعتماد على المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط واستمرار النمو السكاني ، الذي نتج عنها ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية وخاصةً الرئيسية والحياتية منها والتي فاقت بكثير القدرة الشرائية لدى الأهالي والسكان في العديد من البلدان وخاصةً الدول النامية وبلدان العجز الغذائي والمستوردة الصافية للأغذية التي يشكل الفقراء نسبة مرتفعة من سكانها، مما أدت إلى زيادة الفقراء فقراً وأضافت إلى صفوفهم فقراء جدد.

أيتها السيدات والسادة :

تعترض زيادة إنتاج الغذاء في الكثير من الدول الفقيرة والمستوردة للأغذية العديد من المعوقات الطبيعية والفنية والمالية، حيث يعاني معظمها من شح الموارد الطبيعية وخاصةً المائية وضعف توفر التقانات الحديثة كالبذور عالية الإنتاجية ذات القيمة المرتفعة والارتفاع الكبير بأسعار الأسمدة والمستلزمات الأخرى ، مما يستدعي تكثيف الجهود الدولية وتضافرها لمساعدة هذه الدول لتنفيذ برامجها التنموية من جهة ، ومساعدة المنظمة من جهة أخرى لتمكينها من إعادة برمجة جزء من معونتها الحالية باتجاه البلدان المتأثرة سلباً بارتفاع الأسعار وزيادة دورها في تقديم مدخلات الإنتاج والأصول للدول الفقيرة لزيادة مخرجات إنتاجها من الغذاء . والتوجه لخلق عالم يحافظ على حقوق الإنسان الذي يشغل موضوع توفير الغذاء درجة عليا في سلم اولوياته. إضافةً إلى أن هناك حاجة لمساعدة الشعوب التي تعاني من أعباء كبيرة جراء ديونها وتأثرها بالكوارث الطبيعية والبشرية التي تسببها الحروب وتحديات التخلف وضعف التعليم وانخفاض مستوى المعيشة وسيطرة الظروف الصحية السيئة وغيرها.

أيتها السيدات والسادة :

أما بالنسبة لسورية فقد وضعت توفير الأمن الغذائي في سلم أولوياتها وفي صلب استراتيجيتها وضمنته خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشكل التنمية الزراعية أساسها المتين، وتقوم الحكومة بتبني البرامج وتنفيذ الخدمات اللازمة لتطوير الإنتاج الزراعي وتشجيع التبادل التجاري للمنتجات الغذائية بغية توفيرها وتأمين استقرار تداولها

وإمكانية الحصول عليها، إضافة لإصدار التشريعات المشجعة للاستثمار في القطاع الزراعي، ولا سيما في الآونة الأخيرة وذلك نتيجة الارتفاع الكبير بأسعار المنتجات الغذائية المتأثرة بازدياد الأسعار العالمية من جهة وترافقها بسوء الأحوال الجوية وقلة الهطولات المطرية من جهة أخرى وخاصةً وان 75% من الأراضي المزروعة تعتمد على الأمطار.

لهذا قامت الحكومة ، وفي ضوء الامكانات المادية المحدودة لديها وللحد قدر الامكان من التأثيرات السلبية، بزيادة دخول السكان من خلال زيادة الأجور ووضع أسعار مجزية للمنتجات الرئيسية وخاصةً الحياتية للتشجيع على إنتاجها والتحفيز على تسليم جزء منها لمؤسسات الدولة المعنية بتوفير الأمن الغذائي، وتقنين تصدير بعض المنتجات للحد من ارتفاع أسعارها في السوق المحلية.

كما تسعى الحكومة إلى إيجاد حل للمعوقات التي تعترض عملية التنمية الزراعية وخاصةً ضعف الموارد الأرضية والمائية التي تعيق زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني .

أيتها السيدات والسادة :

إن تحقيق التنمية الشاملة وتوفير الغذاء في الدول الفقيرة يتطلب زيادة الجهود الدولية في مساعدة هذه الدول على تعميم خطط التنمية الشاملة التي تساهم في تأمين الغذاء وتحسين مستوى المنتجين والحد من تعريضهم للمخاطر وبخاصة عدم توفير الغذاء والصحة والتعليم وغيرها بالإضافة إلى سعي المجتمع الدولي لتحقيق السلام العادل وإنهاء الاحتلال وإحقاق الحقوق المشروعة وفق شرعية الأمم المتحدة والعيش بأمان واستقرار وازدهار، ولا تفوتنا في هذه المناسبة المطالبة برفع الحصار الخانق عن الشعب الفلسطيني في قطاع غزة التي تتفاقم مشاكله نتيجة الارتفاع الكبير بأسعار الأغذية وحرمانه من متطلبات الحياة الأساسية.

أيتها السيدات والسادة :

أخيراً لا بد من التأكيد أن يشمل الإعلان المزمع إصداره في نهاية هذا الملتقى ضرورة تحقيق أهداف المؤتمرات الدولية التي عقدت لهذه الغاية وخاصةً مؤتمر القمة العالمي للغذاء وما تبعه من ملتقيات وتذليل الصعوبات التي تعترضها وزيادة حجم مساعدات الدول

المتقدمة والمنظمات المعنية للدول الفقيرة، لتمكنها من تنفيذ برامجها التنموية، وتخفيف وطأة الديون عنها ومساعدتها في استقدام وتوطين التقانات الحديثة لتمكينها من زيادة الإنتاج وتعزيز مقومات التنمية المستدامة لديها. كما لا بد من قيام الدول التي زادت من استخدام المواد الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي من إعادة النظر في ذلك كونها تستخدم جزءً هاماً من الغذاء لصالح إنتاج الوقود ، والسعي أيضاً لمعالجة موضوع الاحتباس الحراري من اجل توفير الغذاء وتحسين نوعيته .

وفي النهاية لا بد من شكر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة /**الفاو**/ والمنظمات الدولية الأخرى على الجهود المبذولة من خلال تسليطها الضوء على تفاقم مشكلة الجوع في العالم ، آملين التمكن من تلافي احباطات هذه الظاهرة ومسبباتها قدر الإمكان والتوصل لوضع الحلول العملية من اجل الحد من الفقر والجوع والعوز كي يعم الرخاء والسلام مناطق العالم كافة.

وشكراً لإصغائكم